

قضايا وآراء

شبكات التواصل الاجتماعي

العدد (٢٢٧)

ديسمبر ٢٠١٨

قضايا و آراء

مقدمة

تمثل آراء ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب – فضلا عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف (قومية – حزبية – مستقلة) وما تشمله من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشاكله، ثروة فكرية ورافدا هاما يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام بهذه الآراء برصدها واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها.. أمرا على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت "قاعدة بيانات قضايا وآراء" في عام ٢٠٠٧ لتحقيق أهداف: الرصد – الاستخلاص – التسجيل والتخزين – البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلا عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن "قاعدة بيانات قضايا وآراء" التسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن أكثر من ٦٠ ألف تسجيلة، علما بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضا وطباعتها.

وتعد "نشرة قضايا وآراء" التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة، حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدارة التي بين أيدينا تتضمن (١٩) تسجيلة في موضوع "شبكات التواصل الاجتماعي"، وقد تم تنظيم التسجيلات في متن النشرة تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث، وهي للمواد الصحفية التي نشرت خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ حتى نوفمبر ٢٠١٨ من صحف/ مواقع صحف: الأهرام – الأخبار – الجمهورية – الوفد.

قضايا و آراء

جدير بالذكر أن جميع إصدارات النشرة متاحة ورقيا بالمكتبة وإلكترونيا على نظام القاعدة أو من خلال موقع بوابة معلومات مصر www.eip.gov.eg على شبكة الإنترنت.

هذا ويسعد "مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل شكلا وموضوعا، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة: library@idsc.net.eg.

مستخلص

إن ما يتم تداوله على الشبكة العنكبوتية قد عانينا منه في البداية بنشر الموضوعات الإباحية، ليتم الابتعاد عن المقصد الحقيقي لوجود التكنولوجيا والابتعاد عن الاستخدام السليم الذي يفيد الوطن والمواطن، وللأسف المناخ كان مهيباً، ثم جاءت المرحلة الثانية "الفيس بوك" التي بدأت كمنشآت اجتماعية، ثم تحولت إلى متنفس سياسي نظراً لعدم دعم الأحزاب ووجود ضمانات للتعددية، فتحول الأمر إلى حالة فوضوية قاتلة ليس بها ضابط للسلوك وليس بها حد أدنى من الحفاظ على الثوابت الاجتماعية والأخلاقية والوطنية وبالتالي حصاد الكوارث أصبح نتيجة حتمية.

ويُقترح:

• وجود تقنين لاستخدام الفيس بوك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي، ووجود العقاب والثواب أيضاً تحت إشراف الدولة هو الحل الأمثل وذلك بإعداد منظومة إلكترونية جديدة للاستخدام يتلخص جانب منها في الآتي:-

١- أن يتم إنشاء بوابة إلكترونية للأمن الاجتماعي يتم فتحها بالرقم القومي للمواطن لكافة وسائل التواصل الاجتماعي، ويكون ذلك مقابل سداد رسوم سنوية ٢٠ جنيهاً- مثلاً- تسدد بالشركة المصرية للاتصالات، لصالح الجهاز القومي للاتصالات عن استخدام وسيلة واحدة من الوسائل، وتضاف نفس القيمة عن كل وسيلة أخرى، على أن يتم إنفاق الأرباح على تطوير البنية الأساسية لزيادة سرعات الإنترنت.

٢- لا يتم فتح الحساب من خارج مصر إلا في الدول التي بيننا وبينها اتفاق أممي لتبادل المجرمين، ويكون التجديد من خلال مكتب الملحق الثقافي بالسفارات المصرية بالخارج بالنسبة للمصريين حيث لا يتم تفعيل الحساب من خارج مصر لمدة لا تتجاوز شهراً إلا من خلال تصريح الاستخدام من الخارج برقم جواز السفر.

٣- فتح مجال التواصل الاجتماعي بين الدول العربية والإفريقية عن طريق الاتفاق عليه خلال مؤتمر دولي مخصص لهذا الغرض، أو خلال اجتماع وزراء الداخلية العرب بجامعة الدول العربية للوصول إلى صيغة مناسبة قابلة للتنفيذ، أو على هامش مؤتمرات مكافحة الإرهاب، وذلك للحد من الدعوات التي تحرض على العنف والكراهية.

مستخلص

ينبغي عند التعامل مع الفيس بوك أن يكون الاستخدام هادفاً، ولكن المسألة قد تكون صعبة حالياً وتحتاج إلى بعض الوقت، ووقتها ستظهر وسيلة جديدة تقضي على الحالية كما كان في استخدامنا من قبل لأجهزة الفيديو، وربما يرجع الأمر إلى التوسع في استخدام المواطنين العرب لمواقع التواصل الاجتماعي نظراً لأنهم عاشوا لفترات طويلة في مجتمعات منغلقة وبين الذكور والإناث أسوار طويلة.

ويُقترح:

- إجراء دراسات علمية متعمقة لما حققته مواقع التواصل الاجتماعي من ظواهر إيجابية وأخرى سلبية لتجنبها بطريقة هادفة.
- التركيز على الرقابة الذاتية والضوابط الداخلية لقيمنا وأخلاقنا، وتربيتنا الدينية هي الوسيلة الدفاعية والوقائية الوحيدة لمواجهة تجاوزات غرف الدردشة المغلقة.
- على الدول العربية التوجه إلى تشريعات جديدة لتجريم الخيانة بالدوت كوم لحماية ضحايا جرائم الإنترنت.

المدرسة الافتراضية.. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم.. القوافل المتنقلة
للقرى: أهم مقترحات الشباب في ورشة رؤية تطوير التعليم / الأخبار

مستخلص

يتناول التقرير أفكاراً ومقترحات شبابية بناءة لتطوير التعليم شهدتها ورشة التعليم والبحث العلمي التي
واصلت أعمالها أمس في ثاني أيام المؤتمر الوطني للحوار بشرم الشيخ، كما شهدت الجلسة شكاوى شباب المحافظات
المشارك في المؤتمر من تدني مستوى التعليم في محافظاتهم.

ويُقترح:

- عمل مشروع "المدرسة الافتراضية" ويمكن تطبيقه تدريجياً بمدى زمني ٢٠٢٠، ويهدف المشروع إلى تقليل الكثافة الطلابية داخل الفصول، كما طالبت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية، حيث يمكن استخدامها في إقامة مسابقات ومناقشات بين المعلمين لتحديد مهاراتهم، ومن خلال هذه المسابقات يستطيع الطالب أن يميز بين المعلم المؤهل والغير المؤهل.
- إنشاء الهيئة القومية لرياض الأطفال على المدى الطويل، وتهدف الهيئة إلى إنشاء فصول رياض أطفال في جميع المحافظات للأطفال الأقل من ٦ سنوات، تقدم معلومات تعليمية ورعاية صحية للأطفال وغرس روح المعرفة بداخلهم وتنميتهم وتأهيلهم قبل التحاقهم بمرحلة التعليم الابتدائي.
- مساهمة منظمات المجتمع المدني في تطوير العملية التعليمية، وأن نخرج من عباءة المركزية إلى اللامركزية في هذا المجال، بحيث تقرر كل محافظة المناهج الدراسية التي تناسب مع طبيعة وظروف كل محافظة.

مستخلص

انتشرت مؤخرا فوضى غريبة في الساحة الإعلامية سواء في مجال القنوات الفضائية أو في الصحف أو في المواقع الإخبارية التي تعمل في الساحة دون رقابة ودون ضوابط قانونية أو مهنية أو حتى أخلاقية في بعض الأحيان، وقد أدى غياب هذه الضوابط وانعدام الرقابة وتوافر وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي إلى ظهور عالم جديد من الجريمة والمجرمين المحترفين الذين يبتزون المواطنين وتهديدهم بوقائع وأكاذيب ملفقة، وإما الدفع أو نشر تلك الأكاذيب في المواقع ووسائل التواصل المتاحة بسهولة لتلويث سمعتهم والعبث بكراماتهم وشرفهم.

ويُتَرح:

- تنظيم قطاع الإعلام والقضاء على الفوضى الإعلامية التي انتشرت مؤخراً، وأن تصدر القوانين المنظمة والكفيلة بمراقبة وسائل الإعلام المختلفة ليكون القانون هو السيف المسلط على رقاب المفسدين والعاثين بأمن الوطن أينما كانوا وأيا كانت وظيفتهم ومكانتهم.

أبناءؤنا والإنترنت.. صراع أم مصالحة؟/ حنان الشاعر (دكتور)

مستخلص

مع ازدياد استخدام أبنائنا للأجهزة التكنولوجية الحديثة، واعتمادهم عليها فى التواصل واللعب وقضاء الوقت لساعات طويلة، لم يعد اهتمام الآباء بالسؤال «كيف نمنع استخدامهم لهذه الأدوات؟» بل أصبح السؤال «كيف نستثمر وننظم استخدامهم لها؟» خاصة أن كل ما حولنا يدفع الجميع يوماً بعد يوم للتعامل مع هذه الأجهزة لتيسير أمورنا الحياتية. وعلى عكس المتوقع من ارتباط استخدام الأجهزة التكنولوجية بمستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مرتفعة، فإن التعامل مع أجهزة المحمول واستخدام الإنترنت تخفي هذه القاعدة، مع انتشار الإنترنت كافيها، وتوافر أجهزة محمول بإمكانات عالية وأسعار فى متناول الكثيرين، إن التفهم الواعي لعلاقة أبنائنا بالتكنولوجيا الحديثة، يستوجب تعديل استجابتنا لطبيعة هذه العلاقة، فأحياناً تكون المواجهة ليست الوسيلة الناجحة عندما يكون الخصم قويا ولا يمكن دفعه أو استبعاده فنستبدل المواجهة بالاحتواء ونستعيز عن الصراع بالمصالحة.

ويُقترح:

- الاتفاق مع الأبناء على أطر ومعايير لاستخدام أجهزة التواصل والإنترنت داخل المنزل وخارجه، ومناقشتهم فيها ومن فترة لأخرى، ولا مانع من كتابتها ووضعها بالمنزل في أماكن تجعلها أمام أعينهم، فيتذكرونها وتساعدهم على الالتزام بها. مع تحديد نتائج تجاهلها مثل عدم دفع اشتراك الإنترنت، والحرمان من المصروف، أو عدم السماح بالخروج مع الأصدقاء. ومن هذه القواعد تحديد أوقات الاستخدام بما لا يتعدى ساعتين متفرقتين في اليوم، مع إيجاد البدائل التي يتم بها استثمار الوقت فى العبادة والرياضة والأنشطة الاجتماعية، كالزيارات والخروج مع الأصدقاء أو تعلم مهارات حياتية أو علمية جديدة.
- المناقشة والحوار الدائم عن نماذج من المشكلات المرتبطة بالاستخدام السلبي للتكنولوجيا الحديثة، كجرائم الإنترنت التي قد نقرأ عنها أو نسمع بها، فنوضحها لأبنائنا، ونحثهم على استشعار أي خطر قد يتعرضون له، وأن يتحدثوا عنها دون خوف مع آبائهم.
- توضيح الفرق بين الحفاظ على خصوصية الأبناء، وبين تأمين استخدامهم هذه الأدوات، بحيث يعرف الأبناء أن من حق الآباء الاطلاع على المحمول والكمبيوتر من فترة لأخرى، وعلى مستوى التواصل بينهم وبين الآخرين، والمواقع والألعاب التي يتعاملون معها، حتى وإن لم يطلعوا على التفاصيل، ولكن بمعرفة طبيعة هذا المحتوى، بهدف الاطمئنان على سلامته، وعدم تعارضه مع الأسس والمعايير التي سبق الاتفاق معهم عليها.

أبناءؤنا والإترنت.. صراع أم مصالحة؟/ حنان الشاعر (دكتور)- تابع

- دعم الاستخدام الإيجابي للإترنت بأن يوجه الآباء أبناءهم إلى مواقع جيدة دينية وعلمية وثقافية يمكن الاستفادة منها لاكتساب مهارات جديدة، أو لمساعدة الآباء في إنجاز أعمالهم، أو التخطيط للإجازة الصيفية، كزراعة النباتات وشراؤها، أو طلاء المنزل، أو شراء الأغراض للبيت، دعم الاستخدام الإيجابي للإترنت من خلال الطلاب في فصل الصيف، وذلك بإشراكهم في تدريب المعلمين على مهارات استخدام الإترنت والمحمول ومساعدتهم في إنشاء صفحات ومنتديات في مقرراتهم الدراسية وللتواصل بينهم وبين الطلاب والآباء، وصيانة أجهزة الكمبيوتر بالمعامل الدراسية، أو تصميم المطبوعات الخاصة بالمدرسة في استقبال الطلاب الجدد أو الأنشطة المدرسية الصيفية.

www.ahram.org.eg

٢٥ أغسطس ٢٠١٧

موقع الأهرام

مستخلص

كم هائل من الشائعات والتسريبات الملققة والأخبار المغلوطة.. وصل إلى مسامع المصريين ودخل عقولهم.. قبل ساعات طويلة من وصول المعلومات الصحيحة إليهم ومعرفتهم بحقيقة العمل الإرهابي الذي وقع في الواحات وأدى إلى سقوط ١٦ شهيداً من ضباط وجنود الشرطة الأبطال. مازالت هناك تساؤلات عديدة مطروحة في الشارع المصري تدور حول هل كانت طريقة علاج هذه الأزمة سليمة؟.. ولماذا كان التأخير في خروج البيان الرسمي الذي صرح عدد الشهداء.. وهل ترك المواطنين نهبا للشائعات أو جعلهم يتلقون معلومات ما يحدث في بلادهم من الخارج أفيد لمصلحة الوطن؟!.

ويُقترح:

• إصدار قانون إتاحة المعلومات ليس ضرورة للحريات ولم يعد ترفاً ولا من دواعي تحقيق الشفافية ولا بد من أساسيات الدولة الديمقراطية، لكن عدم صدوره سريعاً أصبح يهدد الأمن القومي!! لا يمكن أن نتخيل أن هناك حكومة في أي مكان على ظهر الأرض تريد أن تفشل.. ربما تختلف الأهداف والوسائل.. فهناك حكومات فاشية تعمل لمصلحتها فقط.. وأخرى تسعى لتنمية بلادها وتحقيق التقدم الاقتصادي.. وثالثة هي الأنجح يكون همها الأول أن يرضى عنها شعبها وأن ينعم بالسعادة والرفاهية بكل الطرق.

"السوشيال ميديا".. إرهاب إلكتروني علماء النفس: احتلت عقول الشباب وتحوّلت لقنابل موقوتة: أساتذة الإعلام: إغلاقها ضرورة / رشا عاطف

مستخلص

لعبت السوشيال ميديا دورا كبيرا في شن الحروب النفسية التي استهدفت تفتيت الدولة من الداخل بنشر المعلومات المغلوطة والمضللة وقد فتحت مجالات واسعة أمام الشباب المصري لاستقطابهم وتجنيدهم لهدم قوي المواجهة وتفتيت الدولة واستغلال جهل الشباب وعزوفهم عن متابعة الفضائيات والأحداث الجارية. هذا ما أكده الخبراء مشددين على ضرورة حجب تلك المواقع في تلك الظروف الحرجة التي تهدد الأمن القومي وتنشر الإرهاب.

ويُقترح:

- عدم التجاهل أو التأخير في إعلان الأخبار وإذاعة كل ما هو جديد من الأحداث على لسان المسؤولين، وعدم الانتظار لنشرها معلومات مغلوطة عبر قنوات الميديا.
- أن تغلق هذه المواقع في أوقات يمكن أن تسبب حينها تهديدا للأمن القومي وتجعل الشباب في غيبوبة تامة بهذه المعلومات، كما تصور لهم أن المستقبل مظلم ومليء بالصعوبات، وأنه لا يوجد تقدم وتستغل الدين في كثير من المعلومات لتؤكد أن فتاويها صحيحة.
- دعم الإعلام لمواقع التواصل الاجتماعي بنشر الوعي بطريقة إيجابية لعدم الخلط بين ما هو صحيح الشائعات ومغلوطها.
- التنسيق بين وسائل الإعلام والقيادة السياسية لنشر البيانات الصحيحة وعدم الانخراط وراء المصادر الكاذبة المجهولة.

مستخلص

يؤكد الكاتب على تأييده وبشدة القرار الذي أصدره النائب العام بتكليف النيابة بمتابعة وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، و«ضبط ما يبث ويصدر عنها من أخبار وبيانات وشائعات كاذبة»، و«اتخاذ ما يلزم حيالها من إجراءات جنائية»، ومخاطبة «الجهات المسؤولة عن الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل إخطار النيابة العامة بكل ما يمثل خروجاً عن موثيق الإعلام والنشر وفقاً لما جاء في نص القرار.

ويُقترح:

- إيجاد «جهة مسؤولة» يمكن التعامل معها ومحاسبتها وهي مكاتب الشركات المالكة لمواقع التواصل الاجتماعي.
- إعداد البنية التشريعية الملزمة لهذه الشركات بفتح هذه المكاتب، وممارسة دورها في منع ما يقع من جرائم ومخالفات.
- تحديد العقوبات التي توقع على هذه الشركات باعتبارها مسؤولة عن النشر، ونعتقد أن هذه هي الخطوة الأولى الصحيحة لتفعيل القرار الذي أصدره النائب العام.

وما زال التحريض بمواقع التواصل الاجتماعي مستمراً / صفاء محمود

مستخلص

على الرغم من قيام الأجهزة الأمنية بالمراقبة المستمرة لشبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت فإن استخدام هذه المواقع في التحريض على الدولة والتشكيك في مواقف وسياسات مؤسساتها مستمر ليبقى السؤال الأهم هو: هل نحن في حاجة إلى محاصرة صفحات هؤلاء المحرضين ومحاسبتهم على ما يقترفون من جرائم ضد الوطن؟.

ويُقترح:

- على الجهات المسؤولة أن تقوم بالتركيز على عمل قاعدة فكرية للشباب لتوعيتهم في جميع الوسائل الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية ونحذرهم من الاستجابة لتلك الأشخاص على الإنترنت، مع تحديد مدى خطورتهم عليهم ورفع وعي الشباب بعدم مشاركة الأخبار الخاطئة والشائعات.
- تثقيف الأطفال والشباب من خلال وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي والبحث العلمي، وعمل مقررات تحميهم من السلبيات الناتجة عن استخدام المواقع على الإنترنت وكيفية كشف المحرضين والمتطرفين.
- عمل ندوات ثقافية وبرامج حوارية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- عمل مجموعة برمجيات من الخبراء المختصين بأمن المعلومات تسمى "Big Data Analysis" أي تحليل البيانات الضخمة، فيتم العمل على تحليل تلك الصفحات المحرزة التي تهدد الشباب وإبلاغ الأجهزة الأمنية عنها، وذلك كله بالاستعانة بالمختصين والأكاديميين لعمل دورات تدريبية على ذلك.
- توعية وسائل الإعلام للأسر المصرية من خلال ندوات وورش عمل للشباب ومناقشتهم في كل ما يخص الخطر القادم من السوشيال ميديا وأساليب المتطرفين والمستقطبين لهم.

مستخلص

تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى منابر لبث الشائعات المغرضة ومحاولة إثارة الرأي العام، وذلك باستغلال عدم وجود أي رقابة على هذه المواقع، والحقيقة أن كم الأخبار الكاذبة المنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي أصبح كثيرا جدا، والأغرب أن عددا كبيرا من رواد هذه المواقع يتناقلون تلك الشائعات ويعيدون نشرها ويتعاملون معها على أنها أخبار حقيقية.

ويُقترح:

- توعية المواطنين خاصة الشباب لعدم الإنجرار إلى إعادة نشر الشائعات، والتأكد من أي خبر بالعودة إلى المواقع الصحفية المحترمة ووسائل الإعلام الرسمية، بدلا من الوقوع في فخ حرب الشائعات التي يبدو أنها أصبحت السلاح الأثير لأهل الشر ضد مصر والمصريين.
- تطبيق القانون على هذه الوقائع للحد منها، ومحاسبة أهل الشر الذين يقفون خلف انتشارها بهذا الشكل، بهدف إثارة الجماهير وإشاعة روح اليأس والإحباط.

مستخلص

يؤكد الكاتب أنه لا يوجد أصحاب مصالح يريدون هدم الدولة غير جماعة الإخوان الإرهابية والتكفيريين الذين حولوا السوشيا ل ميديا لمنصة للشائعات ووسيلة لهدم الدولة عن طريق إنفاق المليارات القذرة التي تحصل عليها من الدول التي تشجع وتمول وتسليح وتؤوي الإرهاب والإرهابيين على أراضيها، وتنفق الجماعة الإرهابية هذه الأموال على الحسابات الوهمية والشركات لصالح نشر شائعات هدفها هدم الدولة المصرية، وتفنتيت الكتلة الوطنية، وزعزعة الاستقرار الداخلي، والإضرار بالاقتصاد الوطني، وبث الإحباط في نفوس الشباب.

ويُقترح:

- تطبيق قانون الجريمة الإلكترونية الذي أقره مجلس النواب ولم يتم تفعيل مواده حتى الآن، وذلك لعدم صدور اللائحة التنفيذية للبدء في تطبيق العقوبات الواردة فيه للتصدي لجرائم السوشيا ل ميديا والتي كانت غير موجودة.
- غلق جميع مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية والقنوات الفضائية التابعة لجماعة الإخوان الإرهابية.

<https://alwafd.news>

١٧ يوليه ٢٠١٨

موقع الوفد

مستخلص

يؤكد الكاتب على قول الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر تعرضت لنحو ٢١ ألف شائعة خلال ٣ أشهر فقط، أي بمعدل نحو ٢٣٣ شائعة يومياً يتم بثها من خلال مواقع «التمزيق الاجتماعي»، ويتداولها البسطاء والجهلاء والمُغيبون، والخبثاء والمُخربون أيضاً في إطار المخطط الذي أشار إليه الرئيس لبث الشائعات والقيام بالأعمال الإرهابية وخلق حالة من البلبلة والإحباط، وعدم الاستقرار وفقدان الأمل بين الناس، بهدف تحريكهم لتدمير أوطانهم وتفجير دولهم من الداخل، فيجب الوقوف لصد هذه الشائعات وتكذيبها.

ويُقترح:

- إلزام الشركات المالكة لمواقع السوشيال ميديا بفتح مكاتب لها في الدولة، بما يحقق سرعة التعامل عن طريقها مع الشائعات ووقفها.
- إلزام هذه الشركات بشكل قانوني بمسؤوليتها عن إساءة الاستخدام، وفرض إجراءات عقابية عليها في حالات الخطأ.

مخاطر الشائعات تتجاوز آثار الحروب التقليدية والحل في تكتل المجتمع في خندق

واحد/ سيد العبيدي

مستخلص

أكد «خبراء» أن التعامل مع الأكاذيب والشائعات يحتاج إلى رد سريع وعاجل لوأد الشائعات في مهدها، مؤكداً أن وسائل التواصل الاجتماعي أكبر منصة لإطلاق وترويج الأخبار غير الصحيحة وغير الموثقة، وقال «الخبراء»: إن الشائعات إحدى الوسائل التي تستغلها بعض الأطراف التي تضرر الشر للوطن بهدف تهيج الرأي العام وإثارة البلبلة ونشر السلبيات غير الحقيقية بصورة كبيرة إلى الحد الذي يحمل معه تساؤلات حول أسبابها وسبل مواجهتها خلال الفترة المقبلة.

ويُقترح:

- وجود الشفافية وإطلاق المساحة الكافية للمعلومة والرد السريع على الشائعة وبنفس الوسيلة، وكذلك تقديم تفسيرات وتوضيحات للرأي العام حول مسودة مشروعات القوانين التي تصدر من مجلس النواب أو أى جهة تنفيذية أخرى حتى تكون الرؤية واضحة أمام الجمهور.
- على وزارة الداخلية غلق كل الصفحات والمواقع التي تسخر وتنتشر الفتن ضد الدولة المصرية.
- سرعة الرد من الأجهزة المعنية على كافة الشائعات التي يتم تداولها حتى يتسنى للمواطنين معرفة الحقيقة كاملة وتفعيل غرفة أزمات للرد على تلك المعلومات لبيان حقيقتها من عدمه.
- وجود كيان يتصدى للشائعات، وأن يتولى هذه المسؤولية متحدثون رسميون للوزارات وكافة الكيانات في الدولة حتى تكون المعلومات موثوقاً منها، وأيضاً التعاون مع مركز معلومات الوزراء.

[/https://alwafd.news](https://alwafd.news)

٢٣ يوليه ٢٠١٨

موقع الوفد

فوضى الشائعات.. خطر يهدد الوطن / نشوى الشربيني

مستخلص

يؤكد الكاتب أن ٢١ ألف شائعة انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، خلال فترة الـ ٣ أشهر الماضية، وذلك بهدف إثارة البلبلة والقلق داخل المجتمع، وهكذا تحدث الرئيس عبدالفتاح السيسي، عن التحدى الأخطر الذى واجهته مصر مؤخرا، خصوصا بعدما اشتمل على الكثير من الأعمال الإجرامية والجنائية، والتي أصبحت أكثر تنظيما، جاءت ذلك أثناء حفل تخريج دفعات جديدة من الكليات العسكرية والاحتفال بثورة ٢٣ يوليو.

ويُقترح:

- تطوير الأساليب الرقابية لعودة الأمان المعلوماتي وترسيخ دولة القانون.
- الإسراع في تفعيل قانون مكافحة جرائم الإنترنت، وذلك بالاستفادة من التجارب الناجحة لدول الخليج وأمريكا، في شأن عودة الانضباط الإلكتروني.
- عودة الرقابة على وسائل الإنترنت، وتغليظ العقوبات على مرتكبي الجرائم المدبرة، لما لها من تأثير مباشر على أمن وسلامة المواطن.
- إرشاد الأبناء للاستفادة من شبكة الإنترنت بشكل إيجابي لما يضمن نشر العلم النافع، والاستفادة منه في الأبحاث العلمية، والإعلان عن محاضرات العلماء والمتخصصين ومتابعتها عبر الإنترنت، لإتاحة المعلومات بلا حدود، والتعرف على أحدث التقارير والدراسات والإحصاءات في شتى المجالات.
- تطبيق القانون الرادع على مثل هؤلاء، وفقا لقانون «مكافحة الجرائم الإلكترونية»، الذي لم يغفل مثل هذه الجرائم.
- وجود جهة محايدة تتولى مسؤولية إصدار التصريح بمراقبة مروج الشائعات بعد توافر أدلة كافية على تورطه في قضايا ضد الأمن القومي.
- تغليظ العقوبات على مثيرى الفوضى على الشبكة المعلوماتية، وذلك بفرض غرامات تبدأ من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه، إلى جانب تطبيق عقوبة الحبس مدة لا تقل عن عامين، وتصل إلى السجن المؤبد أو المشدد، أو كليهما، لكل من تعمد استعمال التقنية المعلوماتية فى معالجة معطيات شخصية للغير.

<https://alwafd.news>

٢٥ يوليه ٢٠١٨

موقع الوفد

إعلام القرن الحادي والعشرين (٤-٤) / إبراهيم الصياد

مستخلص

لم تعد النشرات الأخبارية على نفس القدر من الأهمية مثل البرامج الحوارية أو ما يسمى "التوك شو"، حيث تعظم أهمية نشرات الأخبار فقط في أوقات الأزمات أما في الظروف العادية فقد أضحت الغلبة لهؤلاء الذين يسيطرون على البرامج، خاصة المسائية منها، والسؤال أين مكنم الخطورة في هذا؟ من المعروف أن أي شخص يملك حساباً على أحد مواقع التواصل الاجتماعي في إمكانه نشر ما يريد وقت ما يريد وكيفما يريد، وهنا يحتمل المنشور إما الصدق أو الكذب، إذا كان صادقاً فلا خطورة منه وبقدر ما يقدمه من معلومات، ولكن إذا كان كاذباً فهنا إما أن يكون عن عمد أو بحسن نية، وكلاهما مرفوض التعامل معه.

ويُقترح:

- تفعيل مشاركة المجتمع المدني «الأهلي» في الرقابة على الإعلام ورصد الأخطاء التي يقع فيها الإعلام القديم والجديد على حد سواء.
- تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي بما يحمله من حقوق وواجبات لممارسي مهنة الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني، ومدونة سلوك لأخلاقيات مهنة الإعلام.
- إلزام الموقعين على ميثاق الشرف بربطه بسياساتهم التحريرية.
- غرس نسق قيمي وأخلاقي في النشئ منذ نعومة الأظفار؛ فإن ذلك سيسهم في حماية المجتمع من الآثار الجانبية لتكنولوجيا المعلومات، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي.

[/https://alwafd.news](https://alwafd.news)

٢٧ يوليه ٢٠١٨

موقع الوفد

مستخلص

يرى الكاتب أن ما يركز عليه «الإعلام المأجور» وفضائيات الفتنة الآن في تناولهم لتصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على قانون تنظيم الصحافة والإعلام، وبدء سريان نصوص هذا القانون، على حرية الصحافة التي تراجعت وتدهورت في مصر، والبكاء على مواقع التواصل الاجتماعي التي يسمح القانون الجديد بمراقبة حسابات بعض مستخدميها، واعتبار ذلك مؤشراً على تراجع مؤشرات الحريات.

ويُقترح:

- وضع ضوابط لتنظيم عمل المواقع المختلفة اقتداءً بغيرنا من الدول التي سبقتنا في ذلك، مع دراسة تطبيق «النموذج الألماني» في إطار وضع اللوائح التنفيذية للقانون الجديد، حيث يوجد قانون يلزم الشركات المالكة لمواقع «السوشيال ميديا» بفتح مكاتب لها في جميع المدن، وظيفتها تلقي الشكاوى مما ينشر من مواد تحريرية وصور وتعليقات على حسابات الأفراد، ويلزم القانون هذه الشركات بالبيت في الشكاوى في غضون ٢٤ ساعة، وإزالة التعليقات المسيئة على الفور، وإن تقاعست عن ذلك تتكبد غرامات مالية باهظة.

[/https://alwafd.news](https://alwafd.news)

٢ سبتمبر ٢٠١٨

موقع الوفد

مستخلص

أكدت دراسة حديثة عن مواقع التواصل الاجتماعي أن ما يقرب من نصف سكان العالم فقدوا الثقة في مواقع السوشيال ميديا والأخبار التي يتم تداولها بين العديد من منصاتهما؛ حيث كشفت الدراسة أن المواطنين فيما يقرب من ٤٠ دولة حول العالم عزفوا عن متابعة الأخبار التي يتم بثها عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن الفرصة لا تزال قائمة للصحف الورقية ذات التاريخ الطويل لمواكبة التطور واستخدام التكنولوجيا الحديثة للوصول بشكل أسرع لقرائها المتعطشين لمعرفة آخر الأخبار الصحيحة والتي لا تحمل أي توجهات تصب في مصلحة جهة ما.

ويُقترح:

- أن تغيير الصحف في طريقة تناول الأخبار وسرعة بثها بعد التأكد منها، بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أولاً بأول لتفويت الفرصة على منصات التواصل الاجتماعي الوهمية التي لا تمل من ابتكار الأساليب والطرق ليث سمومها بين المستخدمين والتأثير عليهم لخدمة مصالح جهات معينة.

لجنة قومية للاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي.. الرئيس يحذر من استخدام منصات الإنترنت في تهديد سلامة المجتمع الدولي / شادي عبد السلام

مستخلص

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن تشكيل لجنة قومية لمناقشة ووضع استراتيجية لتعظيم الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي، سيكون إحدى توصيات النسخة الثانية من منتدى شباب العالم، وطالب بتعظيم الاستفادة من الإيجابيات التي تتميز بها شبكات التواصل الاجتماعي، وبذل كل الجهد لمواجهة السلبيات والأخطار التي يمكن استخدامها كوسيلة لتنفيذها، مؤكداً أن تلك الوسائل أصبحت واقعا ملموسا لا يمكن لأى أحد منعها، وأن أى محاولات لمنعها ستفشل. وأنه تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الشباب المشارك في المنتدى من جميع أنحاء العالم، مؤكداً أنه لا توجد وسيلة أخرى يمكن أن تنجح في الوصول لهذا العدد الكبير.

ويُقترح:

- أن تقوم الجهات التعليمية بتوفير برامج لاستخدام الإنترنت بشكل مفيد وليس الاستخدام السيئ، وكذلك تدريب الأطفال وتعريفهم بمفهوم حقوق الإنسان.

مشروعات قوانين لتنظيمها أمام «النواب».. مواقع التواصل الاجتماعي تدخل دائرة

الانضباط / عصام الدين راضي

مستخلص

لعبت "وسائل التواصل الاجتماعي" دورا مهما في الكثير من القضايا المحلية والعالمية واختلطت الحقيقة بالشائعات والصواب بالخطأ حتى بات ما يتم تداوله من خلال وسائل التواصل - في رأى البعض - هو الحقيقة بعينها مهما بلغت محاولات تصحيح المعلومة.. ولذلك قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بدوره في تصحيح ونفي الكثير من الشائعات التي يتم نشرها وتداولها يوميا على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تهدف لإثارة الرأي العام.

ويُقترح:

- أن تضم اللجنة التي طالب الرئيس بتشكيلها في عضويتها كوادر من الشخصيات المتخصصة المؤهلة التي تمتلك مهارة فنية كبيرة في أمن المعلومات تجيد تنفيذ توصيات اللجنة، وحجب المواقع المضرة بالأمن القومي مثل المواقع الجهادية والمواقع التي تستخدمها الدول المعادية، على أن تتمتع هذه الشخصيات بقبول لدى المواطنين ولا بد من تمثيل الأزهر والكنيسة في عمل اللجنة وأن تضم شخصيات إعلامية مؤثرة تتبنى الفكرة وتقوم بدعمها على أرض الواقع، وأيضا تمثيل للجهات الأمنية لتوضيح طرق تجنيد الشباب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
- توافر الكثير من العناصر حتى تحقق اللجنة النجاح في عملها ومنها وجود وعي كاف لدى المستخدمين بالتعامل السليم والآمن مع التكنولوجيا، وتفعيل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ووضع منح تعليمي لتلاميذ المدارس الابتدائية خاص بأمن المعلومات، والتركيز على التوعية لدى الجهات الحكومية والمؤسسات.
- ألا يتم السماح بإنشاء حسابات على شبكة التواصل الاجتماعي إلا من خلال بطاقة الرقم القومي، ولجهات التحقيق المختصة في حال توافر أدلة على وجود حسابات على شبكة التواصل الاجتماعي، أو مواقع تضر بالأمن القومي المصري أو تنتهك الحرية الخاصة للمواطنين أن تأمر بحجبها فورا.
- أن تكون تبعية هذه اللجنة لرئيس مجلس الوزراء مباشرة، وأن يتم إصدار تشريع من مجلس النواب بالتوصيات التي تنتهي إليها حتى تكون أمرا واقعا.

حقوق الطبع © محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - جمهورية مصر العربية

رقم الإيداع: ٢٠٠٧ / ١٢٨٠٨

ISSN: 1687 – 6504